A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/43/949
8 December 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣٨ من جدول الاعمال

الذكرى السنوية الاربعون للإعلان العالمي لحقوق الانسان

رسالة مؤرخة في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وموجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية
الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا بيان حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وسأكون ممتنا لو قمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٨ من جدول الاعمال .

(توقيع) الدكتور سيغفريد زاكمان
السفير فوق العادة والمفوض

Digitized by UNOG Library

المرفق

بيان
حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية
بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين للإعلان
العالمي لحقوق الإنسان

في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تنقضي أربعون سنة على اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان كوثيقة برنامجية لمنظمة الامم المتحدة . فهو يمثل أحد المعالم في تاريخ هذه المنظمة . وقد أعد الاعضاء في منظمة الامم المتحدة الاعلان السالف الذكر في ضوء التجارب المكتسبة في الحرب العالمية الثانية وأثناء الإرهاب الفاشي عندما كانت أهم حقوق الانسان الاساسية تنتهك ملايين المرات . ومنذ ذلك الحين ، أصبح حق كل فرد في العيش في سلم أحد الشواغل ذات الاولوية بالنسبة للشعوب في جميع أنحاء العالم . ويقوم الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أساس ميثاق الامم المتحدة الذي يتضمن صيانة السلم وإعمال حقوق الانسان كهدفين بارزين .

وتسترشد الجمهورية الديمقراطية الالمانية في سياستها أيضا ، بما تعيه من أن الحق في العيش في سلم هو بالفعل أول حق من حقوق الانسان وأهمها . ولذلك فإنها ماانفكت تدعو ، هي ودول معاهدة وارسو الاخرى ، إلى إزالة جميع الاسلحة النووية ، والحد من الاسلحة التقليدية ونزع السلاح وإلى اتباع نهج شامل تجاه السلم والامن الدوليين .

إن هذه هي شروط حاسمة للتصدي للتحديات العالمية التي تواجهها البشرية مثل القضاء على التخلف والجوع والمرض ، والامية والتشرد ، وحماية البيئة الطبيعية .

والتصور النابع من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أي أن جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية هي كل متكامل ، يشكل عنصرا أساسيا في سياسة الجمهورية الديمقراطية الالمانية في هذا المجال . ولذلك فقد أصبحت طرفا في كل من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان اللذين وضعت صيغتهما النهائية في عام ١٩٦٦ داخل إطار الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وما انفكت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تبذل طيلة السنوات التسع والثلاثين من وجودها ، مساع كبيرة وناجحة في سبيل إعمال حقوق الانسان . وهكذا أُقيم مجتمع لا وجود فيه لاستغلال الانسان للانسان ويستطيع فيه المواطنون الافصاح تماما عن امكاناتهم الابداعية . فوجود الانسان يقوم على العمل ومن ثم فإن الحق في العمل ، شأنه في ذلك تماما شأن الحق في الحياة وفي السلم ، من حقوق الانسان الأساسية في مجتمعنا الاشتراكي . وهذا يؤدي إلى التنمية الشاملة للقدرات الانسانية وتوفر ظروف الأمن الاجتماعي ، والاحساس بالانتماء وتساوي الفرص للوصول إلى التعليم والثقافة - بصرف النظر عن الأصل أو المركز الاجتماعي للشخص ، أو وجهة نظره تجاه العالم أو دينه - فضلا عن تساوي المرأة في الحقوق ومنح الشباب حقوق أساسية واسعة النطاق . وفي الوقت نفسه فإن العمل يشكل الأساس لكل الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية ، ولنجاح مسارنا نحو ترجمة الانجازات الاقتصادية إلى مزايا اجتماعية . ويتميز هذا المسار بالتحسن المستمر لظروف العمل والمعيشة ، وتوفير الرعاية الطبية بالمجان والرعاية الصحية الوقائية ، وتوفير استحقاقات الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية لكبار السن والمعوقين ، وتنفيذ برامج إسكان طموحة ، والتوسع المنتظم في المرافق الترويحية ولشبكة المراكز العامة للترفيه وقضاء العطلات ، والتدابير الشاملة لحماية الأم والطفل والنهوض بهما ، والدعم السخي للمتزوجين من الشباب وتشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة الثقافية وممارسة التربية البدنية والرياضة .

ومما يضارع ذلك أهمية في الممارسة الاشتراكية لحقوق الانسان أن المواطنين يتمتعون بالكامل بالحقوق الأساسية السياسية والفردية المنصوص عليها في الدستور . فتطوير الديمقراطية الاشتراكية عموما يستلزم ويشجع أشكالا فردية متعددة للمشاركة في تحديد شكل الحياة الاجتماعية والمبادرات الشعبية والتفاني في العمل لخير البلد . ومما يدعم تلك العملية حق الفرد في المشاركة في تقرير المصير ، وفي الحماية وفي الحرية والكرامة ، وفي حرية الضمير ، والحرية الدينية ، وحرية المعتقد والرأي ، وحرمة سرية البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والحق في حرية الانتقال والملكية ، فضلا عن توفير الأمن القانوني البعيد المدى لكل مواطن .

والمجتمع الدولي مطالب ، في السنة الاربعين بعد اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بتكثيف كفاحه ضد الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان المتمثلة في التمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والاستعمار ، والعدوان والاحتلال ، والانتهاكات التي تطأ الأقدام من خلالها حق الشعوب في تقرير المصير ، والقضاء على السياسات القائمة على العنف .

Digitized by UNOG Library

والشيء المهم الآن هو تعزيز وتعميق التعاون الدولي البناء حرصا على المثل السامية الواردة في الاعلان ، من أجل تنفيذ القواعد الدولية المعترف بها عموما المنصوص عليها في الاعلان وفي عهدي الأمم المتحدة الخاصين بحقوق الانسان اللذين اعتمدا في عام ١٩٦٦ .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، إدراكا منها لمتطلبات العصر النووي وعصر الفضاء ، أي حل النزاع بين النظم الاجتماعية عن طريق التنافس السلمي وحده ، وإذ تعلم أن التنافس والتعاون يشكلان كلا متكاملا في العلاقات الدولية ، فإنها ترى ضرورة تطوير المسائل المتعلقة بحقوق الانسان لتصبح مجالا يسوده الحوار والتعاون .

وستكون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ووثيقة هلسنكي الختامية ، فضلا عن احترام النظم الاجتماعية المختلفة والقيم ومفاهيم حقوق الانسان المختلفة أساسا لهذا الأمر .

- - - - -

Digitized by UNOG Library